

كسر جمود قانون الدين أول اختبار لأمير الكويت الجديد

غياب التمويل يهدد القدرة على دفع الرواتب ويعمق سياسة حافة الهاوية بين الحكومة والبرلمان

تنتظر أمير الكويت الجديد الشيخ نواف الأحمد الصباح تحديات كبيرة لحسم النزاع داخل البرلمان وضبط الأطر التشريعية لتمرير قانون الدين العام لمعالجة الاختلالات المالية بما يسمح بمخاطبة المستثمرين الدوليين.

الكويت - يواجه أمير الكويت الجديد الشيخ نواف الأحمد الصباح مهمة عاجلة لكسر الجمود التشريعي بشأن قانون الدين اللازم لعلاج أزمة السيولة في الدولة الغنية المنتجة للنفط. وأوقف البرلمان مرارا مشروع القانون الذي يسمح للكويت بطرق أسواق الدين العالمية ولكن المسألة أضحت ملحة إذ تضغط أسعار النفط المنخفضة وكوفيد-19 على المالية العامة للدولة وقادا إلى استنزاف سريع للاحتياطيات النقدية المتاحة. وقال محمد أبوإشاشا من المجموعة المالية هيرميس "يحتاج البلد لإقرار قانون دين عام جديد بسرعة لتخفيف حدة نقص السيولة". ويأتي تولي الحاكم الجديد، الذي أدى اليمين الدستورية الأربعاء عقب وفاة أخيه الشيخ صباح الأحمد الصباح، السلطة فيما يواجه الاقتصاد البالغ حجمه 140 مليار دولار تقريبا عجزا متزايدا يصل إلى 46 مليار دولار هذا العام.

المشروعون يريدون أولا الإطلاع على خطط إصلاح الاقتصاد خصوصا تقليص الاعتماد على النفط

وأسعار النفط عند نحو 40 دولارا للبرميل أقل كثيرا عن المستوى اللازم لتحقيق توازن في ميزانية الدولة العضو في أوبك، حيث تمثل رواتب موظفي القطاع العام والدعم 71 في المئة من الإنفاق في السنة المالية 2020 - 2021. وقالت وكالة موديز "الجمود الأخير في موقف التمويل يهدد مباشرة قدرة الحكومة على العمل ودفع الرواتب ويهدد تصعيدا كبيرا في ظل سياسة حافة الهاوية بين فرعي الحكومة".

خفضت موديز تصنيف الكويت الائتماني الأسبوع الماضي مشيرة إلى مخاطر أعلى تتعلق بالسيولة وقلق إزاء قوة المؤسسات، وتوقعت أن يسن القانون

المقترح بمرسوم أميري بين أكتوبر وديسمبر. ومن المقرر أن تجري انتخابات برلمانية هذا العام رغم أن السلطات لم تحدد موعدا. ويدعو المشروعون المعارضون لمشروع القانون إلى وضوح بشأن خطط الحكومة لتقليص الاعتماد على صادرات النفط، التي شكلت 89 في المئة من الإيرادات في السنة المالية الماضية. وقال محللون إن البرلمان عرقل إصلاحات تقسم بحساسية مثل استحداث ضريبة القيمة المضافة في بلد اعتاد مواطنوه دعما حكوميا سخيا. وقدر دويتشه بنك أن اقتصاد الكويت سينكمش بنحو 7.8 في المئة هذا العام فيما قد يكون أسوأ أزمة اقتصادية بين مصدري النفط في الخليج. ومن المستبعد أن يغير نصيب الشيخ نواف الأفاق الاقتصادية للكويت كثيرا على المدى القصير على الأقل. وقال محمد علي ياسين من أبوظبي كابيتال "على الجانب الاقتصادي، نعتقد أنه لا شيء سيغير"، مضيفا أن حل معضلة الدين سيعزز الأفاق. وتجرى عن كثب متابعة اختيار الأمير لولي العهد ورئيس الحكومة وهو الملف والبرلمان.

المخطقة ولكن جرى حله أكثر من مرة في السنوات الأخيرة بسبب الصراع بين المعارضة والحكومة التي تهيم عليها الأسرة الحاكمة. ومشروع قانون الدين العام المثير يسمح للحكومة باقتراض 20 مليار دينار (64.8 مليار دولار) على أن يتم سداده المبلغ على أقساط ولفترة عشر سنوات، والمشروع القديم كان يتيح للحكومة اقتراض 25 مليار دينار (81 مليار دولار). ورفض القانون في السابق لأن الحكومة كانت تفقد إلى الظهير الشعبي وكانت هناك مخاوف كبيرة من إنفاق الفروض على المصروفات الجارية، وهو الأمر الذي تغير كلياً في ظل الحكومة



في انتظار حسم الجدل

وزير الدولة للشؤون الاقتصادية إن "اللجنة العليا لتحسين التصنيف السيادي الكويتي ستحدد الإصلاحات المالية والاقتصادية التي من شأنها أن تساهم في تحسين التصنيف السيادي"، مشيرة إلى أن هذه الإصلاحات لا تخلو من متطلبات تشريعية لازمة لتحقيق استدامة الإصلاحات.

كما بينت أن "أهمية التصنيف السيادي المرتفع لأي دولة في العالم ترتبط بقدرتها على المحافظة على المكانة الدولية وعلى جذب المستثمرين بأدوات دين مرنة بكلفة أقل للاقتراض السيادي وكلفة أقل على مستوى الوحدات الإنتاجية". وسيتيح قانون الدين الذي تحاول الحكومة تمريره للبلد رفع سقف الدين ومخاطبة المستثمرين الدوليين.

انخفاض الإيرادات النفطية وتآكل الاحتياطيات النقدية من العملة الصعبة في البنك المركزي وعدم القدرة على إيجاد بدائل للدخل.

ويبدو أن توسيع رقعة الدين العام بات أمرا لا مفر منه في الوقت الراهن، وذلك مع تقلص هوامش تحرك الحكومة في توفير السيولة الكافية لإنهاء العام المالي الحالي.

وضاغت أزمة الوباء وانهبان أسعار النفط الضغوط على الحكومة لدخول مسار التكتشف الإجباري بعد أن فشلت محاولاتها السابقة بسبب الرفض الشعبي والبرلماني لأي تقليص للدعم واعتماد معظم المواطنين على الوظائف والدولة الخليجية النفطية أمام العديد من التحديات، من بينها

الحالية التي تحظى برضا شعبي كبير. ومشروع القانون الجديد يدخل ضمن التحركات السريعة، التي تقودها الحكومة لتقليل ضغوط السيولة بعد زيادة فجوة العجز في الموازنة السنوية. وقد تم إعداد هذا القانون في فبراير الماضي، ما يعني أنه لا يأخذ بعين الاعتبار أزمة فايروس كورونا وتداعياتها. وفي 2017 أصدرت الكويت ديونا في الأسواق العالمية جرى تداول سنداتها في نطاق قريب من أوراق مالية أصدرتها الانتخابات، وزيادة 200 مليون دولار. وأمانا في المنطقة نظرا لأن ثروتها المالية الضخمة المستمدة من النفط منحت ثقة للمستثمرين. ولكن عجز الموازنة القياسي والجدل البرلماني بشأن قانون دين جديد يحدان من قدرة الكويت على تعزيز خزائن

الدولة. كما قالت سابقا موديز إن "العلاقة المضطربة" بين البرلمان والحكومة تعد عقبة طويلة الأمد في تقييمها للقوة المؤسسية في البلد. ويبدو أن توسيع رقعة الدين العام بات أمرا لا مفر منه في الوقت الراهن، وذلك مع تقلص هوامش تحرك الحكومة في توفير السيولة الكافية لإنهاء العام المالي الحالي. وضاغت أزمة الوباء وانهبان أسعار النفط الضغوط على الحكومة لدخول مسار التكتشف الإجباري بعد أن فشلت محاولاتها السابقة بسبب الرفض الشعبي والبرلماني لأي تقليص للدعم واعتماد معظم المواطنين على الوظائف والدولة الخليجية النفطية أمام العديد من التحديات، من بينها

حزمة مساعدات دولية بنحو 190 مليون دولار للسودان

وتابعت أنه "يسهم في رفع المعاناة على المدى القصير عن كاهل المواطن ويهيئ البلاد للإصلاح السياسي والاقتصادي الضروري". وقال خبراء إن هذه الخطوة تهدف إلى تخفيف تأثير القرارات الاقتصادية الأخيرة على السكان بحيث تخفض الحكومة تدريجيا دعم الوقود وسط عجز كبير في الموازنة والأزمة الاقتصادية التي تفاقت بسبب جائحة كوفيد - 19.

خطوة تهدف إلى خفض التدريجي في دعم الوقود للسيطرة على عجز الموازنة والأزمة الاقتصادية

وأعلن السودان حالة الطوارئ الاقتصادية في وقت سابق من هذا الشهر لتجنب حدوث ركود بسبب الانخفاض الكبير في قيمة عملته المحلية مقابل الدولار الأميركي وارتفاع التضخم. وفي يوليو، سجل السودان معدل تضخم على أساس سنوي يقارب 150 في المئة، وفقا للبنك المركزي السوداني. ولا تزال الصعوبات الاقتصادية، التي أدت إلى اندلاع احتجاجات في ديسمبر 2018 أطاحت بالرئيس السابق عمر البشير، تمثل تحديا مستمرا في السودان.

الخرطوم - وقّع الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي وعدة دول اتفاقا منح نحو 190 مليون دولار كمساعدات مالية مباشرة للأسر الفقيرة في السودان، في خطوة تستبق حسب خبراء الإصلاحات التي تشمل الرفع التدريجي لدعم الوقود. وذكر البنك الدولي أن برنامج دعم الأسرة بالسودان "نمرات" الذي تقوده وتنفذه الحكومة يرمي لمنح نحو 32 مليون شخص أي حوالي 80 في المئة من السكان 500 جنيه سوداني (9 دولارات) بسعر الصرف الرسمي أو دولارين بسعر السوق السوداء) وذلك شهريا لمدة عام.

وتكرت وكالة السودان للأنباء (سونا) أن الدفعات المباشرة لنصف مليون شخص في عدد من ولايات البلاد ستطلق في أكتوبر. وأوضح أن البرنامج سيتوسع تدريجيا خلال عامين بكلفة إجمالية تبلغ نحو 1.9 مليار دولار. وقال الاتحاد الأوروبي في بيان إن مساهمة التكتل والبنك الدولي تصل إلى 110 ملايين دولار، فيما تصل مساهمات فرنسا وألمانيا وإيطاليا وهولندا وإسبانيا والسويد إلى 78.2 مليون دولار. وجرت مراسم التوقيع في الخرطوم بحضور رئيس الوزراء عبدالله حمدوك، وقالت وزيرة المالية والتخطيط الاقتصادي المكلفة هبة محمد علي، إن البرنامج "أحدى أولويات الحكومة الانتقالية في السودان".

المغرب يقر خطة تقشف لمواجهة الأزمة المالية

على معدل النمو ما يعنى أن حجم الاقتصاد الوطني لن يكون قادرا على خلق القيمة المضافة وإحداث مناصب الشغل، بل إن الأمر قد يؤدي لفقدان جزء من مناصب الشغل الحالية، وهو ما يزيد من المخاطر الاقتصادية والاجتماعية.

برنامج خفض الإنفاق

- 70 في المئة تقليص نفقات النقل
- 50 في المئة تقليص مصاريف الصيانة
- 50 في المئة تقليص نفقات الدراسات
- 30 في المئة تقليص مخصصات الوقود

وتبعاً لهذه الظروف أشار الخصاصي، إلى أن قانون المالية المقبل سيكون صعباً من جهة تقدير الفرضيات التي سيرتكز عليها هذا القانون، حيث تلقى أزمة كورونا بظلالها على ضبابية الوضع الاقتصادي والاجتماعي، ومن جهة أخرى يفترض أن يكون القانون معداً للإقلاق الاقتصادي في وقت تعرف البلاد شحاً في الموارد العامة حيث يصعب فيه اتخاذ تدابير جمركية أو جبائية جديدة، كما أن نسبة المديونية المسجلة لم تعد تسمح باللجوء إلى الاقتراض الخارجي. ومن المتوقع أن يصل الانكماش الاقتصادي الناتج عن أزمة "كورونا" بحلول نهاية السنة الجارية، إلى ناقص 5.8 في المئة عوض 5 في المئة المتوقع في قانون المالية المعدل، ما يعني حسب بنشعبون تراجعاً بحوالي 10 في المئة من الناتج الداخلي الخام، وهو ما يُعادل 10.8 مليار دولار. وأكد خبراء اقتصاد مغاربة، أن الانكماش الاقتصادي سيؤثر

بمطابق مع الأولويات المتمثلة في الحماية الاجتماعية. ولكي يكون هناك دراية بالإكراهات والرهانات المرتبطة بإعداد الموازنة المالية لسنة 2021، يقول محمد بنشعبون، وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، لا بد من معرفة النفقات غير القابلة للتقليص والتي منها زيادة 918 مليون دولار برسم كتلة الأجور، وزيادة بـ163 مليون دولار، لتفكيك الانتخابات، وزيادة 200 مليون دولار برسم حملات المقاصة، وزيادة 166 مليون دولار لفائدة الجهات في إطار تنزيل الهوية المتقدمة.

وتتبعاً لهذه الظروف أشار الخصاصي، إلى أن قانون المالية المقبل سيكون صعباً من جهة تقدير الفرضيات التي سيرتكز عليها هذا القانون، حيث تلقى أزمة كورونا بظلالها على ضبابية الوضع الاقتصادي والاجتماعي، ومن جهة أخرى يفترض أن يكون القانون معداً للإقلاق الاقتصادي في وقت تعرف البلاد شحاً في الموارد العامة حيث يصعب فيه اتخاذ تدابير جمركية أو جبائية جديدة، كما أن نسبة المديونية المسجلة لم تعد تسمح باللجوء إلى الاقتراض الخارجي. ومن المتوقع أن يصل الانكماش الاقتصادي الناتج عن أزمة "كورونا" بحلول نهاية السنة الجارية، إلى ناقص 5.8 في المئة عوض 5 في المئة المتوقع في قانون المالية المعدل، ما يعني حسب بنشعبون تراجعاً بحوالي 10 في المئة من الناتج الداخلي الخام، وهو ما يُعادل 10.8 مليار دولار. وأكد خبراء اقتصاد مغاربة، أن الانكماش الاقتصادي سيؤثر

بمطابق مع الأولويات المتمثلة في الحماية الاجتماعية. ولكي يكون هناك دراية بالإكراهات والرهانات المرتبطة بإعداد الموازنة المالية لسنة 2021، يقول محمد بنشعبون، وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، لا بد من معرفة النفقات غير القابلة للتقليص والتي منها زيادة 918 مليون دولار برسم كتلة الأجور، وزيادة بـ163 مليون دولار، لتفكيك الانتخابات، وزيادة 200 مليون دولار برسم حملات المقاصة، وزيادة 166 مليون دولار لفائدة الجهات في إطار تنزيل الهوية المتقدمة.

أقر المغرب خطة ترشيد الإنفاق الحكومي للسيطرة على انفلات التوازنات المالية في ظل تقلص الإنتاج جراء الوباء وارتفاع تكلفة المصروفات في خطوة هي الثانية من نوعها منذ تجر أزمة كورونا التي حرمت الرباط من عوائد ضخمة متأتية من قطاعات السياحة والصناعة والتصدير.

الرباط - تعتزم الحكومة المغربية اتخاذ عدد من التدابير اللازمة لضمان استدامة التوازنات المالية وتوفير الهوامش الضرورية لإطلاق الإصلاحات الهيكلية، منها تقليص من النفقات المرتبطة بتسيير الإدارة. وتشمل هذه الخطة عديد المجالات حيث سيتم حذف النفقات الموجهة لتأجير السيارات للقطاعات الحكومية، والتقليص بنحو 70 في المئة من نفقات النقل والتنقل داخل وخارج المملكة والنفقة والإيواء وتعبؤات المهمة بالخارج ومصاريف الاستغلال ونقل الأثاث والعتاد.

وتتضمن الخطة الحكومية أيضا تقليصا بحوالي 50 في المئة من مصاريف الصيانة وإصلاح السيارات ونفقات التدريب والتكوين، وتقليص بنحو 50 في المئة من النفقات المتعلقة بالدراسات وإخضاعها لترخيص مسبق من طرف رئيس مصاريف الوقود والزيوت بنحو 30 في المئة. واعتبر إدريس الفينا، الأستاذ بالمعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي بالرباط، أن تقليص النفقات كمصاريف

